

شروط وأحكام بطاقات الائتمان من بنك الإمارات دبي الوطني

مقابل موافقة بنك الإمارات دبي الوطني (يشار إليه فيما يلي بـ«البنك») على إصدار وتوفير بطاقة ائتمان لحامل البطاقة (حسبما هو معرف فيما يلي) طلب حامل البطاقة، يوافق حامل البطاقة بموجبه على هذه الشروط والأحكام بالإضافة إلى أية شروط وأحكام، إن وجدت، مبينة في نموذج طلب بطاقة الائتمان المعبأ و/أو خطاب الموافقة وأي مستند آخر ذي صلة (يشار إليها مجتمعة فيما يلي بـ«الشروط والأحكام») يوافق حامل البطاقة بموجبه ويقر على أن هذه الأحكام والشروط بالإضافة إلى الشروط والأحكام العامة الخاصة بالبنك فيما يتعلق بالحسابات والخدمات المصرفية ويجب أن تقرأ مقترنة بعضها البعض حينما انطبق ذلك.

1. تعريفات

في هذه الشروط والأحكام وحيث يسمح السياق بذلك تحمل التعابير التالية المعاني المحددة هنا ما لم يتطلب السياق خلاف ذلك

- «الحساب أو حساب البطاقة» يعني حساب بطاقة الائتمان من الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. الذي تم فتحه من قبل البنك لقيود كافة الإيداعات والخصومات المستلمة أو المتكبدة بواسطة حامل البطاقة الأساسية وحامل البطاقة الإضافية، إن وجد، بموجب هذه الشروط وتشمل دون تحديد كافة الخصومات المتكبدة والناجمة عن أي سلفة نقدية و/أو نفقات و/أو التزامات ناشئة عن ذات صلة بأي معاملة باستخدام البطاقة أو خلاف ذلك.
- «جهاز الصراف الآلي» يعني أجهزة الصراف الآلي التي تسمح لحامل البطاقة إجراء معاملات باستخدام البطاقة.
- «البنك» يعني بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. وخلفائه والمتنازل إليهم قانوناً.
- «البطاقة أو بطاقة الائتمان» تعني بطاقة الائتمان التي يصدرها البنك لحامل البطاقة والتي تسمح له بإجراء معاملات (كما هي معرفة فيما يلي) والتي تتضمن البطاقات الرئيسية والإضافية والبديلة بغض النظر عن العلامة التجارية أو الاسم .
- «حامل البطاقة» يعني أي شخص طبيعي (على سبيل المثال، شركة أو أي كيان قانوني آخر) أصدر البنك لمصلحته بطاقة ائتمان وتتضمن حامل البطاقة الأساسية وأي حامل بطاقة إضافية.
- «السلفة النقدية» تعني أي مبلغ يتم الحصول عليه باستخدام البطاقة أو رقم البطاقة أو رقم التعريف الشخصي بأي شكل يسمح به لحامل البطاقة من البنك أو أي بنك آخر أو مؤسسات مالية أو من أجهزة الصراف التي تعرض شعار فيزا/ماستر كارد و/أو أي شعار آخر
- «رسم السحب النقدي» يعني الرسم الذي يتم خصمه من حساب البطاقة عند كل عملية سلفة نقدية كما هو محدد في دليل/جدول الرسوم والنفقات والأسعار الخاص بخدمات بطاقة الائتمان أو حسبما يحدده البنك حسب تقديره مع الإلتزام بتعليمات المؤسسة فيما يتعلق بالتعرفة البنكية ومبادئ حماية العملاء ويخضع للتغيير من وقت لآخر ويتم تحديثه على الموقع الإلكتروني
- «حد البطاقة» يعني أقصى حد يسمح به البنك للرصيد المتاح لحساب البطاقة لحامل الطاقة الرئيسي وأي حامل إضافي والذي يتم إخطار حامل البطاقة الأساسية به من وقت لآخر.
- «المعاملات المؤهلة» تعني جميع معاملات البيع بالتجزئة ، عند نقطة البيع أو عبر الإنترنت ، المحملة على حساب حامل البطاقة وتكون مؤهلة للحصول على مكافآت البنك ، باستثناء المعاملات التي يستبعدها البنك والمحددة في الشروط والأحكام الخاصة بالمنتج على الموقع الإلكتروني
- «معاملة البطاقة» تعني أي معاملة مالية، أو مبلغ يتقاضاه البنك أو أي تاجر مقابل أي بضائع أو خدمات أو مزايا أو حوزات تم الحصول عليها باستخدام البطاقة/البطاقات أو رقم/أرقام البطاقة/البطاقات أو رقم التعريف الشخصي أو الهاتفية أو بأي شكل آخر بما في ذلك ودون تحديد، أوامر البريد أو الهاتف أو الفاكس أو الانترنت بغض النظر عما إذا تم توقيع أي قسيمة مبيعات أو سلفة نقدية أو أي قسيمة أخرى أو قسيمة بواسطة حامل البطاقة الرئيسي أو حامل البطاقة الإضافي
- «الرسوم المالية» تعني الرسوم المسجلة على حساب البطاقة إذا لم يتم دفع إجمالي المبلغ المستحق بالكامل وفق كشف الحساب للشهر السابق عند تاريخ استحقاق الدفع المبين في كشف الحساب
- «رسم التأخر عن السداد» يعني الرسم الذي يتم تقييده أو فرضه على حساب البطاقة إذا لم يتم استلام الحد الأدنى الواجب دفعه عند حلول تاريخ استحقاق الدفعة.
- «التاجر» يعني أي بائع بالتجزئة أو شخص أو شركة تقوم بتوريد البضائع و/أو الخدمات والتي تقبل بطاقة حامل البطاقة كوسيلة للدفع أو الحجز بواسطة البطاقة.
- «مبيعات التاجر» تعني أي سلع و / أو خدمات يتم فرضها على حساب البطاقة من قبل أي منفذ بيع بالتجزئة أو شخص أو كيان شركة يقبل بطاقة حامل البطاقة كوسيلة للدفع و / أو الحجز بواسطة البطاقة
- «الحد الأدنى المستحق» يعني المبلغ الذي يجب على حامل البطاقة دفعه في أو قبل تاريخ استحقاق الدفعة لتفادي أي رسوم تأخر عن السداد.
- «الرصيد الحالي» هو إجمالي الرصيد القائم على حساب بطاقة الائتمان مستحق الدفع للبنك وفقاً لسجلات البنك في تاريخ إصدار كشف الحساب بما في ذلك جميع النفقات.
- «تاريخ استحقاق الدفعة» يعني التاريخ المحدد في كشف الحساب والذي يستحق عنده تسديد الحد الأدنى المستحق على الأقل وأن يودع في حساب البطاقة للحفاظ على وضع جيد
- «حامل البطاقة الأساسية» يعني الشخص الذي أصدرت له البطاقة الرئيسية وتم فتح حساب البطاقة له بواسطة البنك وذلك بخلاف حامل البطاقة الإضافية.
- «حامل البطاقة الإضافية» يعني الشخص الذي أصدر البنك بطاقة إضافية له بطلب من حامل البطاقة الأساسية.
- «المكافآت» تعني أي نقاط أو أميال جوية أو استرجاع نقدي يُمنح لحامل البطاقة على المعاملات المؤهلة ، وفقاً لما يقرره البنك من وقت لآخر وفقاً لتقديره المطلق وفقاً للشروط والأحكام الخاصة بالمنتج المتاحة على الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك
- «رسوم الخدمة» تعني الرسوم المفوترة إلى حساب البطاقة بمقابل استخدام حامل البطاقة للخدمات التي يقدمها البنك بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر رسوم التأخر عن السداد ورسوم درج الائتمان ورسوم المعاملات الأجنبية ورسوم استبدال البطاقة ورسوم السلفة النقدية.
- «كشف الحساب» يعني كشف الحساب الشهري أو كشف الحساب الدوري (بالبريد أو إلكترونياً) الذي يرسله البنك إلى حامل البطاقة الأساسية ويتضمن تفاصيل الرصيد الحالية والمبالغ المستحقة والناشئة عن معاملات حامل البطاقة الأساسية وحامل البطاقة الإضافية، إن وجد، المستحق دفعه للبنك.
- «تاريخ كشف الحساب» يعني التاريخ الذي يتم فيه إنشاء كشف الحساب وطباعته ليرسل إلى حامل البطاقة علي العنوان المسجل لدى البنك في تاريخ إجراء كشف الحساب.
- «إجمالي الدفعة المستحقة» يعني إجمالي المبلغ القائم على البطاقة الموضح في كشف الحساب المستحق في أو قبل تاريخ استحقاق الدفعة
- «الرسوم السنوية» يعني الرسوم المفوترة إلى حساب البطاقة في شهر يختاره البنك بمقابل الحصول على البطاقة. لا يحق لحامل البطاقة أن يسترد الرسوم السنوية، حتى ولو تم إلغاء البطاقة وقفل الحساب قبل انتهاء المدة السنوية. تحسب الرسوم السنوية من تاريخ إصدار البطاقة بغض النظر عن تفعيل/عدم تفعيل البطاقة.

2. شروط إصدار البطاقة

1. يحتفظ البنك بحقه في رفض أي طلب تقدم به حامل البطاقة لإصدار بطاقة
2. كشرط مسبق للموافقة على أي طلب لإصدار بطاقة يجوز للبنك وفقا لتقديره المطلق وضع حد ائتماني للبطاقة. يخاطر حامل البطاقة وفقا لذلك، كما يحتفظ البنك بحق تخفيض أو تغيير حد بطاقة الائتمان وإشعار العميل بذلك
3. يوافق حامل البطاقة بعدم تجاوز الحد الائتماني المخصص/المقرر من قبل البنك لحامل البطاقة ما لم يحصل حامل البطاقة على موافقة مسبقة من البنك بتجاوز الحد الائتماني. يحق للبنك وحده ومنفردا تحديد زيادة أو تخفيض الحد الائتماني و/أو التنازل عن الحد الائتماني كلياً أو جزئياً. إضافة إلى ذلك، يتعهد حامل البطاقة بعدم تنفيذ أية معاملة بالبطاقة قد تتسبب في تجاوز إجمالي الرصيد حساب البطاقة. إذا تجاوز حامل البطاقة الحد الائتماني مخالفة لهذا الشرط، على حامل البطاقة أن يدفع للبنك إضافة إلى الرصيد الحالي بموجب الحد الائتماني وعند طلب البنك، كامل المبلغ الذي تجاوز الحد الائتماني وكافة الرسوم المتعلقة والمرتبطة بتجاوز الحد الائتماني. في حالة عجز حامل البطاقة في أن يدفع للبنك كامل المبلغ المطلوب سالف الذكر، يصبح إجمالي الرصيد الحالي على حساب البطاقة مستحقاً وواجب الدفع فوراً.
4. تكون البطاقة سارية المفعول خلال المدة المحددة على البطاقة ويمكن استخدام البطاقة فقط خلال مدة سريانها المحددة.
5. يحتفظ البنك بحق تغيير تصاميم ومخططات البطاقة في أي وقت ودون إشعار مسبق لحامل البطاقة.
6. يحتفظ البنك بالحق وفقاً لتقديره في تغيير \ أو إلغاء المميزات والفوائد التي يقدمها البنك، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المزايا التي تقدمها شركات المدفوعات المالية (فيزا، ماستركارد، أمكس) مع إشعار مسبق لحامل البطاقة
7. يجب على حامل البطاقة قراءة وفهم والموافقة على الشروط والأحكام للمزايا الموفرة من قبل شركات المدفوعات المالية، حيث أنها عرضة للتغيير من وقت لآخر

3. شروط استخدام البطاقة

- 3.1. عند استلام البطاقة على حامل البطاقة أن يبادر بالتوقيع عليها على ظهر البطاقة.
- 3.2. على حامل البطاقة عند استلام البطاقة الاتصال بالبنك على الرقم الذي يحدده البنك لتنشيط البطاقة. على حامل البطاقة التعريف بنفسه وتقديم رقم البطاقة وأية معلومات سرية قد يطلبها البنك. يحق للبنك ووفقاً لتقديره فقط، الشروع في الاتصال بحامل البطاقة على الأرقام المسجلة لدى البنك والمقدمة من حامل البطاقة بغرض تمكين حامل البطاقة من تفعيل بطاقته. يعتبر الاتصال الهاتفي الذي يجريه حامل البطاقة بالبنك أو اتصال البنك بحامل البطاقة بغرض تفعيل البطاقة دليلاً على الاستلام ويشكل دليلاً ملزماً وقاطعاً على استلام حامل البطاقة للبطاقة وقبولاً بهذه الشروط والأحكام والشروط والأحكام الخاصة بالمنتج على الموقع الإلكتروني للبنك
- 3.3. حامل البطاقة مسؤول عن جميع المعاملات التي تنطوي على استخدام البطاقة، بغض النظر عما إذا كان هذا الاستخدام يتم عن طريق توقيع قسيمة، من خلال توفير رقم البطاقة لوكيل سفر أو فندق أو وكالة تأجير السيارات أو كيان آخر حتى يتسنى للتاجر سداد مستحقاته أو عن طريق شراء منتج أو خدمة عن طريق البريد أو الطلب الهاتفي أو الإنترنت. وبالتالي، فإن عدم وجود توقيع حامل البطاقة على أي قسيمة سلفة نقدية أو مبيعات تاجر لن يعفي حامل البطاقة من المسؤولية، شريطة أن يكون حامل البطاقة لم يخاطر البنك، على النحو المنصوص عليه أدناه أن البطاقة قد فقدت أو سُرقَت. نسخة (مهما كانت مستنسخة) من قسيمة مبيعات التاجر الأصلية أو قسيمة السلفة النقدية أو غيرها من المسودات التي حصل عليها البنك تمثل دليل قاطع على المبالغ المستحقة للبنك. إذا طلب حامل البطاقة الحصول على نسخة من القسيمة، فسيتم تحصيل هذه النسخة من الرسوم السائدة التي يحددها البنك لهذه الخدمة.
- 3.4. يوافق العميل على إجراء كافة المعاملات بالريال السعودي. يتم تحويل مبلغ أية معاملة يتم إنشاؤها بعملة غير الريال السعودي إلى الريال السعودي بسعر الصرف الذي يحدده البنك في تاريخ خصم مبلغ المعاملة ذات الصلة من حساب البطاقة، وقد تخضع مثل هذه المعاملة إلى فرض رسوم تحويل العملة التي يحددها البنك حسب تقديره المفرد.
- 3.5. يوافق حامل البطاقة على عدم استخدام البطاقة لأي أغراض غير قانونية، بما في ذلك ودون تحديد في شراء البضائع والخدمات الممنوعة بموجب القوانين المعمول بها في المملكة العربية السعودية
- 3.6. لن يكون البنك تحت أي ظرف من الظروف مسؤولاً عن رفض التاجر للبطاقة للبضائع والخدمات التي يقدمها التاجر أو مقدم الخدمات. إن أي شكوى أو مطالبة ضد تاجر أو مزود للخدمات لن يعفي حامل البطاقة من أي من مسؤولياته تجاه البنك بموجب هذه الاتفاقية.
- 3.7. يحتفظ البنك بالحق في الاتصال بحامل البطاقة لغرض التحقق من معاملات البطاقة / إجراء فحص أمني / تقديم المشورة باستبدال البطاقة. يوافق حامل البطاقة على التعاون مع البنك في جميع الحالات من هذا القبيل. إذا كان البنك غير قادر على الاتصال مع حامل البطاقة لأي سبب من الأسباب في أي من الحالات المذكورة أعلاه، يحتفظ البنك بالحق في تجميد / إيقاف حساب البطاقة الخاص بحاملها حتى يتم التمكن من الاتصال على النحو الذي يرضي البنك. يتحمل حامل البطاقة الضرر ويعوض البنك عن أية تكاليف/خسائر سواء فعلية أو ضمنية قد تم تكبدها بسبب حالة التجميد/الإيقاف الموضوعية من قبل البنك على حساب البطاقة كما هو موضح هنا. لا يلتزم البنك بمشاركة أية تفاصيل متعلقة بالظروف التي وضعت بموجبها حالة الإيقاف / التجميد على حساب البطاقة الخاص بحامل البطاقة.

4. شروط معاملات السلفة النقدية

- 4.1. يجوز السماح لحامل البطاقة، وفقاً لتقدير البنك المفرد، استخدام البطاقة لمعاملات السلفة النقدية للمبالغ التي يحددها البنك وذلك باستخدام البطاقة في أي جهاز صراف آلي تابع للبنك أو لأي بنك أو مؤسسة مالية أخرى عبر من يزود بمثل هذه السلفة النقدية.
- 4.2. تطبق الرسوم المالية المبينة والمحددة في جدول الرسوم المالية وفقاً لتأخر التحديثات عليها والموجودة على الموقع الإلكتروني للبنك، و يطبقه البنك على السلفيات النقدية والتي يتم احتسابها على أساس يومي على كل سلفة نقدية من تاريخ السلفة النقدية وحتى كامل السداد.
- 4.3. يقر حامل البطاقة ويوافق على أنه يتم تطبيق رسوم السلفة النقدية على كل معاملة سلفة نقدية و/أو يتم تطبيقها على مبلغ كل معاملة سلفة نقدية. يحتفظ البنك بحق تعديل مبلغ و/أو ونسبة رسم السلفة النقدية من وقت لآخر مع إخطار حامل البطاقة بذلك من خلال جدول الرسوم والنفقات الخاص بالبنك و/أو من خلال أي وسيلة اتصال أخرى حسب تقدير البنك الذي يتم تحديثه على الموقع الإلكتروني.

5. شروط كشف الحساب

- 5.1. سيصدر كشف الحساب الشهري قبل ثلاثة أسابيع على الأقل من تاريخ الاستحقاق في تاريخ كشف الحساب ويمكن إرساله إلى حامل البطاقة (بناءً على طلب حامل البطاقة) على من خلال البريد. يمكن أيضاً الوصول إلى كشف الحساب في أي وقت من خلال القنوات المصرفية عبر الإنترنت للبنك.
- 5.2. يتحمل حامل البطاقة مسؤولية فحص كشف الحساب والإبلاغ الفوري عن أي اعتراض لدى البنك خلال ثلاثين (30) يوماً من تاريخ إصدار كشف الحساب. إذا لم يبلغ حامل البطاقة بأي اعتراض لدى البنك خلال هذه الفترة، فسيتم اعتبار بيان الحساب نهائياً وحاسماً فيما يتعلق بجميع المبالغ المستحقة على حامل البطاقة فيما يتعلق بالبطاقة وحساب البطاقة

6. الاعتراض على المعاملات

- 6.1. في حال رغب حامل البطاقة بالمناقشة والاعتراض على معاملة تم تقاضي رسوم عنها مبينة في كشف حساب البطاقة، يتوجب عليه إخطار البنك خطياً بذلك في موعد لا يتجاوز 30 يوماً من تاريخ كشف الحساب ذو الصلة.
- 6.2. في حال المعاملة المتنازع عليها من قبل حامل البطاقة ثبت فيما بعد بأنها ناشئة من حامل البطاقة، يحتفظ البنك بحق أن يضع رسوماً مالية على حساب البطاقة قيد المبلغ الأصلي مع الرسوم المالية المترتبة من تاريخ المعاملة على حامل البطاقة.
- 6.3. ما لم يصرح بخلاف ذلك من قبل البنك، يبقى حامل البطاقة مسؤولاً ومسؤولية كاملة عن جميع المعاملات والرسوم المالية ورسوم الخدمة على البطاقة، حتى في حالة تقديم حامل البطاقة نموذج اعتراض على عملية بطاقة ائتمان خاصة بمعاملات بطاقته للبنك. عدم دفع الرسوم سيؤدي إلى فرض رسوم مالية أخرى ناتجة عن التأخير في دفع رسوم المعاملة المعترض عليها.

7. شروط الدفع

- 7.1. يقوم البنك بخصم كافة المبالغ الخاصة بمعاملات البطاقة، و/أو رسوم الخدمة، و/أو الرسوم المالية، و/أو رسوم السلفة النقدية و/أو رسوم التأخر عن السداد و/أو أي مبالغ أخرى تنشأ عن ويستحق دفعها بموجب هذه الشروط والأحكام من حساب حامل البطاقة.
- 7.2. يوافق حامل البطاقة على أن يدفع للبنك رسوم غير قابلة للاسترداد حسبما يحددها البنك حسب تقديره المفرد، على سبيل المثال ودون تحديد رسوم إصدار البطاقة و/أو الرسوم السنوية و/أو رسوم تجديد البطاقة و/أو رسوم البطاقة الإضافية و/أو البطاقة البديلة و/أو أية رسوم أخرى يحددها البنك من وقت لآخر.
- 7.3. يجوز للبنك حسب تقديره المفرد وفي أي وقت تغيير/تعديل النسبة و/أو وطريقة احتساب النسبة و/أو الرسوم المالية و/أو رسوم السنوية و/أو رسوم تجديد البطاقة و/أو رسوم التأخر في السداد و/أو رسوم تجاوز الحد و/أو أي رسوم أو نفقات أخرى دون الحصول على موافقة حامل البطاقة. يتم إشعار حامل البطاقة بأي تغيير فيما لا يقل عن ثلاثين يوماً عمل من تطبيقه.
- 7.4. يجوز لحامل البطاقة اختيار إحدى قنوات الدفع المتاحة لدفع المبلغ المستحق شهرياً، والذي يشمل على سبيل المثال لا الحصر، سداد، الإيداع النقدي، الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وأجهزة الصراف الآلي / الودائع النقدية عن أي رسوم يفرضها البنك المحول على حامل البطاقة في تنفيذ هذه المدفوعات للبنك. لا يعتبر أي مدفوعات قد استلمها البنك إلا بعد تصفية العائدات التي دفعها البنك المحول.
- 7.5. لتجنب رسوم مالية إضافية، يجب دفع إجمالي الدفعات المستحقة وتصفية المبالغ التي يتلقاها البنك في أو قبل تاريخ استحقاق الدفعات المشار إليه في كشف الحساب. إذا اختار حامل البطاقة عدم تسوية إجمالي الدفعة المستحقة بالكامل، يتعين على حامل البطاقة في أو قبل تاريخ استحقاق السداد المحدد من قبل البنك، دفع النسبة المتفق عليها للدفع أو المبلغ المحدد كحد أدنى للدفعة المستحقة في كشف الحساب. في جميع الحالات، يجب على حامل البطاقة التأكد من أن البنك تلقى الدفعة الذي تم إجراؤها بواسطة شيك على الأقل (4) أيام عمل كاملة (باستثناء أيام الجمعة والسبت) قبل تاريخ استحقاق الدفع من أجل التأكد من أن البنك يتلقى المبالغ المستحقة في أو قبل تاريخ استحقاق الدفعة حيث أنه لن يتم إضافة أي مبلغ إلى حساب البطاقة حتى يتم استلام المبالغ التي تمت تصفيتها
- 7.6. إذا لم يستلم البنك إجمالي الدفعة المستحقة في أو قبل تاريخ استحقاق الدفعة، يتعين على البنك فرض رسوم مالية على حامل البطاقة بالمعدلات التي يحددها البنك من وقت لآخر، على كل معاملة بطاقة غير مسددة مدرجة في كشف الحساب من تاريخ تنفيذ كل معاملة حتى تاريخ استلام البنك إجمالي الدفعة المستحقة كما هو موضح في كشف الحساب.
- 7.7. يقر حامل البطاقة بأنه في حالة فشله في دفع الحد الأدنى المستحق بالكامل بحلول تاريخ استحقاق الدفع، يحتفظ البنك بالحق في فرض رسوم الدفع المتأخر (وفقاً لما يحدده البنك من وقت لآخر) على حساب البطاقة.
- 7.8. في حال فشل حامل البطاقة في سداد الحد الأدنى المستحق بالكامل في تاريخ استحقاق السداد وبقي نفس المبلغ غير مستقر حتى تاريخ الكشف التالي، فسيضيف البنك المبلغ غير المستقر إلى كشف الحساب التالي بالإضافة إلى أي رسوم و/أو الرسوم.

8. تحويل الرصيد

- 8.1. تسمح خدمة تحويل الرصيد لحامل البطاقة بتحويل كل أو جزء من الرصيد المستحق بموجب بطاقات الائتمان الصادرة عن البنوك الأخرى في المملكة العربية السعودية إلى بطاقة البنك الائتمانية
- 8.2. يجوز للبنك، حسب تقديره الخاص، تقديم خدمة تحويل الرصيد لحاملي البطاقات مراعيًا الشروط والأحكام المحددة من قبل البنك من وقت لآخر. سيتم تحديد التكاليف ورسوم الخدمة وشروط السداد وغيرها من الرسوم المطبقة على خدمة تحويل الرصيد من قبل البنك ويمكن أن تتغير دون إشعار مسبق لحامل البطاقة
- 8.3. يحتفظ البنك بالحق في رفض طلب تحويل الرصيد أو الحد من المبلغ الذي يمكن تحويله
- 8.4. على حامل البطاقة سداد المدفوعات للحساب الذي يتم منه تحويل الرصيد إلى أن يكتمل طلب تحويل الرصيد. لن يكون البنك مسؤولاً عن أي رسوم أو فوائد مستحقة تتعلق بالحساب الذي ينقل منه حامل البطاقة الرصيد

9. خدمة طلب شيك

- 9.1. خدمة طلب الشيك وسيلة تتيح لحامل البطاقة الاستفادة من شيك مصدق مخصص من حد الائتمان المتاح لحامل البطاقة. يمكن توجيه الشيك إلى حامل البطاقة، أو إلى فرد آخر، أو إلى تاجر.
- 9.2. مبلغ الشيك المصدق الموجه إلى تاجر قد ينتفع من الحد الائتماني المتاح لبطاقة الائتمان، لكن بالنسبة للشيكات الموجهة إلى حامل بطاقة آخر أو للأفراد، فإن المبلغ محدود بحد أقصى حد الائتمان المسموح به وفقاً لما تنظمه مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA)
- 9.3. يجوز لحامل البطاقة اختيار أحد برامج خدمة طلب الشيك المتاحة، مثل خطة تقسيط، معدل فائدة، والمدة الزمنية (إن أمكن) وما إلى ذلك على النحو الموضح من قبل البنك من وقت لآخر.
- 9.4. يحتفظ البنك بالحق في رفض طلب خدمة طلب الشيك أو الحد من المبلغ الذي يمكن الاستفادة منه ويجوز للبنك تغيير أو إلغاء الخدمة حسب تقديره.

10. برنامج أقساط البطاقة الائتمانية

- 10.1. برنامج أقساط البطاقة الائتمانية يمكن حامل البطاقة استخدام حد الائتمان المتاح لشراء السلع والخدمات على بطاقته الائتمانية وسداد مبلغ المشتريات على أقساط شهرية متساوية وفقاً للبنود والشروط التفصيلية للبرنامج المتاحة على موقع الإلكتروني للبنك
- 10.2. شروط البرنامج تشمل ولا تقتصر على، السلع والخدمات التي يقدمها التجار المعيّنين والمدة الزمنية والشروط لكل تاجر، سلعة، أو خدمة، حيث أن معايير الأهلية يتم تحديدها من قبل البنك من وقت لآخر ويتم إبلاغ حامل البطاقة وفقاً لذلك.
- 10.3. يحتفظ البنك بالحق في الموافقة على معاملة برنامج أقساط البطاقة الائتمانية بشرط أن يكون مبلغ المعاملة لا يزيد عن الحد الائتماني المتاح لحامل البطاقة وأن تكون البطاقة الائتمانية مستوفية القواعد واللوائح التي يفرضها البنك في وقت إجراء المعاملة. يحق للبنك رفض أي معاملة تم إجرائها من قبل حامل البطاقة لبرنامج التقسيط بدون أي سبب.
- 10.4. يتم فوترة مبالغ الأقساط الشهرية إلى حامل البطاقة الائتمانية بدءاً من تاريخ كشف الحساب الذي يلي تاريخ الشراء مباشرة وكل شهر بعد ذلك حتى يتم استيفاء المبالغ بإجمالي سعر البرنامج.
- 10.5. عندما يقوم حامل البطاقة بالشراء بموجب البرنامج، فإن الحد الأدنى المستحق على كشف الحساب سوف يكون هو مجموع أقساط البرنامج الشهرية بالإضافة إلى معاملات المعلقة مضمونة في نسبة الدفعة المطلوبة المحددة بواسطة بنك الإمارات دبي الوطني المبلغ إلى حامل البطاقة الائتمانية بالإضافة إلى أي مبالغ إضافية على الحد الائتماني وجميع المبالغ التي مضى أوان سدادها (إن وجدت)
- 10.6. إذا دفع حامل البطاقة الائتمانية مبلغ أقل من الحد الأدنى المستحق في تاريخ الاستحقاق المحدد في كشف الحساب الشهري، فإن الرسوم المالية والتكاليف ستطبق بموجب الشروط والأحكام الحالية الخاصة بالبطاقات الائتمانية
- 10.7. إذا فشل حامل البطاقة في دفع دفعة من دفعات البرنامج فإن أي معاملات للبرنامج قائمة سوف يتم تحويلها إلى معاملة متجددة قائمة على حصة الرسوم المالية.
- 10.8. سوف يتم منح حامل البطاقة الائتمانية خيار سداد أقساط البرنامج الإجمالي في دفعة واحدة مقدّمة. وسوف يكون هناك رسوم إلغاء (يتم تحديدها من قبل البنك من وقت لآخر) لمعالجة تلك الطلبات.
- 10.9. إذا تم إغلاق البطاقة في وقت كانت فيه المعاملة لا تزال تحت برنامج أقساط البطاقة الائتمانية، فإنه سيتم إيقاف البرنامج وسوف يتم تقديم فاتورة البرنامج فوراً إلى حامل البطاقة الائتمانية بالمبلغ المستحق. سوف يصبح المبلغ القائم بأكملة مستحقاً بصفة فورية وواجب الدفع ويحق للبنك أن يطالب بدفعه فوراً حسب تقديره.

10.10. يحق للبنك أن يقوم في أي وقت وبدون أي إشعار أو مطالبة مسبقة لحامل البطاقة بإيقاف البرنامج أو إلغائه أو تغيير الفوائد أو المزايا أو أن يضيف أو يلغي أي من هذه الشروط والأحكام

11. الدرع الائتماني

11.1. تأمين الدرع الائتماني خدمة اختيارية برسوم محددة (بعد موافقة العميل) يغطي جميع المشاركين لدى برامج البنك للدرع الائتماني. المبلغ المغطى بالتأمين هو الرصيد الكامل المستحق للمشاركين. الحالات التي تشمل التأمين هي حالة الوفاة (لا سمح الله) و حالة العجز الكلي. العمر المسموح لدخول البرنامج كحد أدنى 18 و كحد أعلى 65. سن الإنهاء: يجب إنهاء برنامج الدرع الائتماني عند بلوغ المشترك الحد الأقصى للسنة المسموح.

12. البطاقات الإضافية

12.1. يجوز لحامل البطاقة (حامل البطاقة الأساسية) أن يطلب من البنك من وقت لآخر إصدار بطاقات إضافية تحت حساب حامل البطاقة الأساسية لأفراد (حامل البطاقة الإضافية) شرط أن يقوم البنك بقبولهم لهذا الغرض. سيكون حامل البطاقة الأساسية مسؤولاً في كافة الأحوال عن الرسوم المالية ورسوم الخدمات والمصاريف والتكاليف التي تحدث من قبل حامل البطاقة الإضافية من خلال استخدامه للبطاقة، كما يكون مسؤولاً عن كافة العمليات، ويتم قيد هذه العمليات على حساب حامل البطاقة الأساسي. يخضع استخدام البطاقات الإضافية للشروط والأحكام الواردة لحامل البطاقة الرئيسية ولن يتم معاملة البطاقات الإضافية كبطاقات مستقلة لأغراض الحساب. يقوم البنك بتحصيل رسوم إصدار لكل بطاقة إضافية ويكون الحد الائتماني للبطاقة الإضافية ضمن الحد الائتماني للبطاقة الرئيسية

13. برنامج المكافآت

- 13.1. تطبيق الشروط التالية على بطاقات البنك الائتمانية، وتقرأ بالاقتران مع الشروط والأحكام الخاصة بالمنتج على موقع البنك.
- 13.2. يجوز للبنك، حسب تقديره المطلق، أن يشمل المعاملات المؤهلة التي يتم إجراؤها باستخدام البطاقة الإضافية لحسابات المكافآت. في هذه الحالة، سيتم جمع جميع المعاملات المؤهلة للبطاقات الإضافية مع المعاملات المؤهلة التي يقوم بها حامل البطاقة الأساسي لبرنامج المكافآت. سيتم منح المكافآت الإجمالية لحساب بطاقة حامل البطاقة الأساسي.
- 13.3. سيتم احتساب استحقاق نقاط المكافآت مقابل كل معاملة مؤهلة على النحو المحدد من قبل البنك في الشروط والأحكام الخاصة بالمنتج (المتوفرة على موقع البنك الإلكتروني) وسيتم إضافتها إلى حساب بطاقة حامل البطاقة عند طلبه، عندما يتم استلامها من خلال القنوات المعتمدة من قبل بنك الإمارات دبي الوطني.
- 13.4. أي قرار بشأن ما إذا كان الإنفاق على المشتريات مؤهلاً لأغراض المكافآت و / أو كيف يتم تصنيف الإنفاق لكل برنامج من برامج المكافآت يتم تحديده بواسطة البنك وسيتم إبلاغ النتيجة إلى حامل البطاقة
- 13.5. سيتم احتساب نقاط المكافآت فقط للمعاملات المؤهلة في كشف حساب حامل البطاقة. لا يمكن أن يكون بنك الإمارات دبي الوطني مسؤولاً عن أي تأخر في تاريخ وصول المعاملات بسبب التأخيرات من التجار المعيّنين. يحتفظ البنك بالحق في حساب المكافآت عند نشر كل معاملة تجزئة على حدة أو مرة واحدة كل شهر، عند إصدار كشف الحساب الشهري.
- 13.6. قد يتم إلغاء / مصادرة أي مكافآت لحامل البطاقة إذا كانت البطاقة: (I) مغلقة (II) ليست في وضع جيد في رأي بنك الإمارات دبي الوطني؛ (III) انتهت صلاحيتها ولم يتم تجديدها؛ (IV) فيها خرق لاتفاقية البطاقة؛ (V) أي حدث آخر، وفقاً لتقدير بنك الإمارات دبي الوطني وحده، يجب أن يتم إلغاء المكافأة و/أو أي مزايا مماثلة (حسب الاقتضاء).
- 13.7. سياسة الاستخدام العادل: الاساءة في استخدام البطاقة لإجراء معاملات وهمية من خلال نقاط البيع في المنافذ التجارية أو من خلال وسائل أخرى يجب تفسيرها على أنها خرق لسياسة الاستخدام العادل وفي مثل هذه الحالات، قد لا يكون حاملو البطاقة مؤهلين للحصول على المكافآت.
- 13.8. سياسة الاستخدام العادل: يحتفظ بنك الإمارات دبي الوطني بالحق في استبعاد أي حامل بطاقة من برنامج المكافآت، إذا كان ذلك وفقاً لحكم بنك الإمارات دبي الوطني، فقد انتهك حامل البطاقة بأي حال من الأحوال هذه الشروط والأحكام و / أو شروط وأحكام المنتج و سياسة الاستخدام العادل. قد يؤدي التعليق والإلغاء، وفقاً لتقدير بنك الإمارات دبي الوطني، إلى إلغاء جميع المكافآت التي حصل عليها حامل البطاقة.

14. فقدان أو السرقة

- 14.1. يتعين على حامل البطاقة توخي الحذر لمنع فقدان أو سرقة البطاقة كما عليه أيضاً التأكد من عدم اكتشاف رقم التعريف الشخصي بواسطة أي شخص (بما في ذلك ودون تحديد أفراد العائلة و/أو الأقرباء و/أو الموظفين) وألا يفصح عن رقم التعريف الشخصي لأي شخص. يتحمل حامل البطاقة المسؤولية الكاملة عن جميع معاملات البطاقة التي تتم باستخدام أو بدون رقم التعريف الشخصي سواء مع علم أو بدون علم حامل البطاقة.
- 14.2. في حالة فقدان بطاقة الائتمان أو سرقتها أو في حالة الإفصاح عن رقم التعريف الشخصي لأي شخص فإنه يتوجب على حامل البطاقة إبلاغ البنك عبر استخدام أرقام الهاتف الذي يحددها البنك من وقت لآخر عن الفقدان أو السرقة أو الإفصاح المذكور فوراً مع ذكر التفاصيل بالإضافة إلى ذكر تفاصيل أرقام البطاقة أو رقم التعريف الشخصي وكذلك إبلاغ الشرطة في البلد الذي حدث فيه الفقدان أو السرقة أو الإفصاح. يجب أن يتبع هذا الإبلاغ تأكيد كتابي أو رسالة بريد إلكتروني من حامل البطاقة للبنك خلال 48 ساعة من الإبلاغ، وحتى استلام هذا التأكيد يعتبر حامل البطاقة مسؤولاً عن كافة معاملات بطاقة الائتمان على حساب البطاقة.
- 14.3. يجوز للبنك حسب تقديره المفرد إصدار بطاقة بديلة عن أي بطاقة فقدت أو تمت سرقتها مع مراعاة الشروط والأحكام التي يقر بها البنك وحسب ما قد يعتبره البنك مناسباً وبالرسم الذي يحدده البنك من وقت لآخر.

15. قيود الصرف والضرائب

15.1. يتعهد حامل البطاقة بالالتزام بقيود الصرف والضرائب التي قد تفرض نتيجة لاستعمال البطاقة. يكون حامل البطاقة مسؤولاً عنها، كما يكون البنك مفوضاً بقيد جميع الأضرار والمطالبات والمصاريف التي يتعرض لها البنك على حساب حامل البطاقة نتيجة لهذه الأنظمة والقوانين، وأيضاً جميع الضرائب والرسوم والمصاريف وجميع المبالغ التي تفرضها الحكومة على أي عملية أو حساب.

16. الشروط والأحكام العامة

- 16.1. تحديث المعلومات الشخصية: تعود المسؤولية على حامل البطاقة وحده في تأكيد تحديث معلومات الاتصال الشخصية في سجلات البنك طول الوقت. على حامل البطاقة إخطار البنك فوراً وخطياً عن أي تغيير يطرأ على المعلومات التي قدمها للبنك، والتي تشمل دون تحديد عمله و/أو عنوانه، معلومات الاتصال... الخ، وعليه تقديم الوثائق التي تثبت هذا التغيير. البنك سيقوم باستخدام المعلومات المتوفرة لديه لغرض ارسال كشف الحساب و التنبيهات الأخرى. ويجب ألا يتجاوز تحديث البيانات 5 سنوات.
- 16.2. إعادة الإصدار أو التجديد أو الاستبدال: يجوز للبنك، بناء على تقديره الخاص، إعادة إصدار البطاقة، أو تجديدها، أو استبدالها. إلا أن البنك لا يكون ملزماً باستبدال البطاقة، وفي حالة موافقته على الاستبدال، فعلى حامل البطاقة دفع رسم إعادة الإصدار المعتاد. في حالة إعادة الإصدار بسبب انتهاء مفعول البطاقة، فسيقوم البنك بعملية إعادة الإصدار تلقائياً، ما لم يستلم حامل البطاقة تعليمات بهذا الشأن قبل مدة لا تقل عن شهرين من انتهاء مفعول البطاقة.
- 16.3. التعديل: يحق للبنك تعديل هذه الشروط في أي وقت وسوف يشعر حامل البطاقة من خلال الوسيلة التي يراها البنك مناسبة بأي تغيير بهذا الخصوص بمدة لا تقل عن ثلاثين (30) يوماً مقدماً. سيتم توفير أحدث الشروط والأحكام على موقع البنك الإلكتروني. سيكون حامل البطاقة ملزماً بأي تغيير إلا في حالة إلغاء البطاقة وإعادتها إلى البنك وإفعال الحساب، وتسديد كافة المبالغ القائمة كاملة من قبل حامل البطاقة.
- 16.4. التسوية: إضافة إلى أي حق آخر قد يكون للبنك بموجب هذه الشروط والأحكام أو بموجب القانون، يجوز للبنك في أي وقت ودون إخطار توحيد وضم كافة الحسابات التي يحتفظ بها حامل البطاقة لدى البنك سواء أن كانت فردية أو مشتركة أو مع حامل البطاقة الإضافية ومقاصة وتحويل أية مبالغ محتفظ بها في ذلك الحساب للموظف بأية مبالغ مستحقة للبنك. يجوز للبنك القيام بذلك أينما كانت هذه الحسابات وبأي عملة كانت أو بسعر الصرف السائد.
- 16.5. يجوز للبنك العمل بمقتضى أية تعليمات تم إرسالها من قبل حامل البطاقة إلى البنك باستخدام نظام الاستجابة الصوتية التفاعلية ويخول حامل البطاقة البنك تسجيل أية تعليمات من هذا القبيل واستعمالها كدليل أمام المحاكم أو في أية إجراءات قانونية أخرى
- 16.6. تحويل الحقوق: يحق للبنك أن يحول كل أو بعض حقوقه في أي وقت ألي طرف آخر دون حاجة للحصول على موافقة حامل البطاقة على ذلك أو إشعاره بذلك.
- 16.7. القوانين النافذة: في حالة إخفاق حامل البطاقة بتسديد المبالغ المترتبة عليه أو الوفاء بالتزاماته بموجب هذه الشروط و الأحكام، فإن حامل البطاقة يوافق

على التالي: أولاً: أنه يحق للبنك اتخاذ إجراءات قضائية لدى المحاكم أو اللجان القضائية أو المحاكم الخاصة التي تملك صلاحيات على حامل البطاقة و/أو أملاكه الخاصة في المملكة العربية السعودية و/أو في الخارج. ثانياً: أن لا يمنع اتخاذ إجراءات قانونية لدى أي محكمة أو هيئة أو محكمة خاصة في اختصاص معين واتخاذ إجراءات قانونية لدى اختصاص آخر، سواء في نفس الوقت أو غير ذلك. ثالثاً: يتنازل حامل البطاقة عن أي اعتراض له الآن أو في المستقبل ضد الإجراءات القانونية المتخذة لدى أي اختصاص قضائي. رابعاً: أن تقرأ هذه الشروط والأحكام وفقاً للقوانين والقواعد والأنظمة الخاصة بالاختصاص الذي تم بموجبه اتخاذ الإجراءات في المملكة العربية السعودية و/أو في الخارج، باستثناء تناقض القوانين.

16.8. قائمة المتعثرين عن السداد: إن البنك ينيب عملاءه الكرام حاملي البطاقات أنه في حالة إخفاق حامل البطاقة في سداد الحد الأدنى المستحق في شهر معين، فإن البنك فإن البنك سيقوم بإضافة اسم حامل البطاقة إلى قائمة المتعثرين عن السداد، وسيتم إبلاغ الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) بذلك، إذا أخفق حامل البطاقة في سداد الحد الأدنى المستحق لثلاث مرات متتالية، سيتم تجميد حساب حامل البطاقة حتى يقوم حامل البطاقة بسداد المبلغ ويتم استلامه من قبل البنك.

16.9. هذه الشروط والأحكام ثنائية اللغة؛ العربية والإنجليزية. ومع ذلك، إذا كان هناك أي تناقض بين النص العربي والإنجليزي، يسود النص العربي.

17. الإنهاء

17.1. يجوز لحامل البطاقة في أي وقت إخطار البنك بنيته في إغلاق حساب البطاقة وإنهاء استخدام جميع البطاقات وذلك بتوجيه إشعار خطي وإعادة البطاقات إلى البنك بعد قطعها إلى نصفين ويتم إغلاق حساب البطاقة فقط بعد استلام البنك لجميع البطاقات مقطوعة إلى نصفين وبعد السداد التام لكافة الالتزامات والنقبات والرسوم المالية - على حساب البطاقة بما يتضمن ولا يقتصر على المعاملات التي أجريت ولم تسجل بعد على حساب البطاقة

17.2. يجوز للبنك في أي وقت طلب إعادة كافة وأي من البطاقات وإنهاء استخدامها بتوجيه إخطار مسبق لحامل البطاقة أو دون ذلك وعلى حامل البطاقة وفور طلب ذلك إعادة البطاقة/البطاقات إلى البنك مقطوعة إلى نصفين وأن يسدد كافة المستحقات الخاصة بالنقبات والالتزامات والرسوم المالية للبنك

17.3. يتم إنهاء استخدام البطاقة من قبل البنك دون إخطار في حالة الوفاة أو الإفلاس أو الإعسار أو عندما يصبح مكان حامل البطاقة غير معروف نتيجة لأي سبب لا يعود للبنك.

18. التعويض

18.1. يتعهد حامل البطاقة ويوافق على تعويض البنك ضد أية خسارة أو ضرر أو أتعاب أو نفقات سواء كانت قانونية أو خلافه قد يتكبدها البنك بسبب هذه الشروط والأحكام أو أي إخلال بها أو لإنفاذ حقوق البنك كما هو منصوص عليها في هذه الاتفاقية، ويجوز خصم جميع التكاليف أو المصروفات من حساب البطاقة ويتوجب على حامل البطاقة دفعها

18.2. يتعهد حامل البطاقة بأن يدفع للبنك مبلغ أية خسارة أو ضرر قد يتكبده البنك أو مديريته أو مسؤوليه أو موظفيه بسبب هذه الشروط والأحكام أو أي إخلال بها من قبل حامل البطاقة أو الذي ينشأ بأي شكل من الأشكال من حساب بطاقة الائتمان. يجوز للبنك خصم تلك المبالغ من حساب بطاقة الائتمان الخاص بحامل البطاقة

19. يفهم حامل البطاقة ويوافق على طريقة علاج حساب بطاقة الائتمان، والتصنيفات، والمدد الزمنية المحددة بالنسبة لحساب البطاقة وللمبالغ الدائن (الزائدة على الحد الائتماني) الغير مطالب بها التالية:

19.1. «نشط» إذا لم يمضي 24 شهر ميلادياً على آخر معاملة مالية مدنية يقوم بها حامل البطاقة أو وكيله المفوض

19.2. «راكد» إذا استكملت 24 شهراً ميلادياً منذ آخر معاملة مالية مدنية يقوم بها حامل البطاقة أو وكيله المفوض

19.3. «غير مطالب بها» إذا أكملت خمس سنوات ميلادية (60 شهراً بما في ذلك الفترة الراكد) منذ آخر معاملة مالية مدنية يقوم بها حامل البطاقة أو وكلي له المفوض، ولم يستطع البنك الوصول إلى حامل البطاقة واستنفد جميع وسائل التواصل مع حامل البطاقة.

19.4. «متروكة» إذا أكملت 15 سنة ميلادية (180 شهراً) وتشمل المراحل السابقة) منذ آخر معاملة مالية مدنية يقوم بها حامل البطاقة أو وكيله المفوض، ولم يستطع البنك الوصول إلى حامل البطاقة واستنفد جميع وسائل التواصل مع حامل البطاقة

20. يقر حامل البطاقة أن عدم الامتثال لهذه الشروط والأحكام قد يؤدي إلى:

20.1. إلغاء / تعليق البطاقة / البطاقات الإضافية دون إشعار من بنك الإمارات دبي الوطني

20.2. تأثير سلبي على سجل سمة والقدرة على الحصول على تسهيلات ائتمانية جديدة

20.3. اللجوء القانوني مع التصعيد إلى السلطات القضائية السعودية المختصة

20.4. زيادة العبء المالي المستحق على العمولات والرسوم والمصاريف في حالة دفع الحد الأدنى للمبلغ المستحق فقط كل شهر.

إقرار

يقر العميل أن جميع المعلومات الواردة في هذا الطلب صحيحة وأن بنك الإمارات دبي الوطني له الحق في التحقق وتبادل المعلومات مع البنوك الأخرى. ويدرك أن استخدام البطاقة لعمليات الشراء والسحب النقدي سيتم إضافته إلى حساب البطاقة ويقر بأنه سيدفع جميع هذه المبالغ والرسوم المالية ورسوم الخدمات والالتزامات. يحتفظ البنك بالحق في عدم قبول هذا الطلب، دون إبداء الأسباب والاحتفاظ بجميع المستندات التي قدمها العميل حتى لو لم يتم قبول الطلب. يقر العميل بالتزامه بجميع الشروط والأحكام الكامنة وراء هذا التطبيق ويوافق على تزويد بنك الإمارات دبي الوطني بأي معلومات يتطلبها إنشاء و / أو تدقيق و / أو إدارة حسابات البطاقات والتسهيلات المتعلقة بها، كما يفوق العميل البنك للحصول على وجمع أي معلومات تراها ضرورية أو في حاجة إلي بخصوص حسابات بطاقته والتسهيلات المتعلقة بها، من الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة)، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (GOSI) وشركة علم، والإفصاح والمشاركة (بما في ذلك جمع البيانات) إلى الشركات المذكورة (سمة)، وفقاً للاتفاقية ومدونة القواعد المعتمدة أو لأي وكالة أخرى معتمدة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)

- يقر حامل البطاقة بأنه المالك والمستخدم الوحيد لبطاقة بنك الإمارات دبي الوطني الائتمانية، وباتخاذ كافة الإجراءات والاحتياطات اللازمة للمحافظة على البطاقة من الفقد أو سوء الاستخدام أو السرقة، ويتعهد بعدم إعطاء البطاقة إلى أي شخص آخر

- يقر حامل البطاقة ويلتزم شخصياً بتحديث بياناته الشخصية المطلوبة من بنك الإمارات دبي الوطني لأي مدة (كما هو محدد من بنك الإمارات دبي الوطني) بحيث لا تتجاوز خمس سنوات. كما يتعهد بإحضار هويته المحدثة وذلك بمجرد إنتهاء صلاحية الهوية الحالية. ويقر ويتفهم أنه في حالة عدم قيامه بتحديث بياناته فيحق للبنك تجميد حسابه/بطاقته الائتمانية و/أو أي تسهيلات ائتمانية متعلقة به/بها

- يقر حامل البطاقة بأن لديه كامل الأهلية الشرعية للدخول في هذه الإتفاقية وأن جميع المعلومات الواردة صحيحة وأنه فهم جميع أحكام وشروط هذه الإتفاقية

- يقر حامل البطاقة بالمسؤولية الكاملة أمام البنك، واللوائح، والسلطات تجاه الأموال المدونة شخصياً أو من قبل الآخرين في الحساب مع أو بدون علم حامل البطاقة في حال لم يكن حامل البطاقة رسمياً أخطر البنك

- يقر حامل البطاقة بمسؤوليته الكاملة أمام السلطات المختصة عن جميع الأموال التي يودعها شخصياً أو يودعها غيره في حسابه بعلمه أو دون علمه في حال عدم إبلاغه للبنك رسمياً، كما يقر بأن مصادر أمواله ناتجة عن أنشطة مشروعة وأنها سليمة من التزيف، وفي حال إستلام البنك لأي عملة مزيفة فإنه لا يحق له المطالبة أو التعويض

- يوافق حامل البطاقة بموجب هذا دفع مبلغ مساو لقيمة أي ضريبة قيمة مضافة